

## عنوان المقالة: مقارنة بين العراق وسوريا في مواجهة الإرهاب دراسة تحليلية مقارنة

ذوالفقار مضر شرهان الاكرع

الطالب، دكتوراة، قانون الجنائي، كلية القانون، جامعة قم، قم، الجمهورية الاسلامية الايرانية.

د. محسن قدیر

الاستاذ المساعد، قانون الجنائي، كلية القانون، جامعة قم، قم، الجمهورية الاسلامية الايرانية.

hd Student, Criminal Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Islamic Republic of Iran.□

Dhulfiqar Mudher Sharhan Alakraa

Dr. Mohsen Ghadir

Assistant Professor of Criminal Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Islamic Republic of Iran.□

thelalf264@gmail.com

mngghadir@gmail.com□

### الملخص

تتناول هذه الدراسة مقارنة شاملة بين العراق وسوريا في مواجهة الإرهاب من خلال تحليل التشريعات والقوانين الجنائية المعمول بها في كلا البلدين. وتهدف الدراسة إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعين، وتقييم فعالية تطبيق هذه القوانين في الحد من الجرائم الإرهابية، مع مراعاة التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه السلطات المختصة. وقد أظهرت الدراسة أن التشريع العراقي والسوري يشتركان في العديد من المفاهيم القانونية الأساسية، مثل اعتبار الإرهاب جريمة عنف تهدف إلى تهديد الأمن الوطني والاستقرار السياسي، مع تطبيق عقوبات وإجراءات جنائية استثنائية لمواجهة هذا النوع من الجرائم. إلا أن هناك فروقاً مهمة بين البلدين، إذ يتميز القانون السوري باتساع تعريف الإرهاب ليشمل الجرائم السياسية والانتهاكات التي تهدد النظام العام، مما يمنح السلطات صلاحيات واسعة قد تؤثر على الحقوق والحريات الأساسية، بينما يركز القانون العراقي على الأعمال المسلحة المنظمة، مع وضوح أكبر في نطاق التجريم. وأظهرت المقارنة أن هذه الفروق تؤثر بشكل مباشر على السياسة الجنائية وفعالية مكافحة الإرهاب في كل بلد، وتبرز الحاجة إلى مراجعة بعض التعريفات والإجراءات لضمان تحقيق التوازن بين الأمن الوطني وحماية الحقوق الأساسية. وتقدم الدراسة توصيات عملية وتشريعية لتعزيز قدرات الدولة على مواجهة الإرهاب، تشمل تطوير التشريعات وتحسين آليات التطبيق والتدريب المؤسسي، مع الاستفادة من التجارب المقارنة بين العراق وسوريا لتطوير سياسة جنائية أكثر فعالية وعدالة. الكلمات المفتاحية: مكافحة الإرهاب، القانون الجنائي، التشريع العراقي، التشريع السوري، دراسة مقارنة، السياسة الجنائية.

### Abstract

This study provides a comprehensive comparison between Iraq and Syria in their fight against terrorism by analyzing the criminal legislation and laws in force in both countries. The study aims to highlight the similarities and differences between the two legal systems and to assess the effectiveness of their application in reducing terrorist crimes, while considering the legal and procedural challenges facing the relevant authorities. The study reveals that Iraqi and Syrian legislation share many fundamental legal concepts, such as considering terrorism a violent crime aimed at threatening national security and political stability, and applying exceptional penalties and criminal procedures to address this type of crime. However, there are significant differences between the two countries. Syrian law is characterized by a broad definition of terrorism that includes political crimes and violations that threaten public order, granting authorities extensive powers that may affect fundamental rights and

freedoms. In contrast, Iraqi law focuses on organized armed activities, with a clearer scope of criminalization. The comparison demonstrates that these differences directly impact criminal policy and the effectiveness of counterterrorism efforts in each country, highlighting the need to review certain definitions and procedures to ensure a balance between national security and the protection of fundamental rights. The study offers practical and legislative recommendations to strengthen the state's capacity to combat terrorism. These include developing legislation, improving implementation mechanisms, and providing institutional training, while drawing on comparative experiences between Iraq and Syria to develop a more effective and equitable criminal policy. **Keywords:** Counterterrorism, Criminal Law, Iraqi Legislation, Syrian Legislation, Comparative Study, Criminal Policy

## المقدمة

أصبحت مواجهة الإرهاب من القضايا الجوهرية التي تواجه الدول في العصر الحديث، خاصة في المنطقة العربية التي شهدت خلال العقود الأخيرة موجات متكررة من الجرائم الإرهابية التي كان لها تأثير بالغ على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتعد العراق وسوريا مثالين بارزين على الدول التي اضطرت إلى وضع تشريعات جنائية متقدمة لمكافحة الإرهاب نتيجة التعرض المستمر للتهديدات الإرهابية، سواء من الجماعات المسلحة أو الأفراد المتطرفين، والتي تجاوزت آثارها المادية لتصل إلى التأثير على الثقة بين الدولة والمجتمع. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التشريعات تتوقف ليس فقط على وضوح النصوص القانونية، بل أيضاً على جودة التطبيق والإجراءات العملية التي تتخذها الجهات المختصة، سواء على المستوى القضائي أو الأمني. ويكتسب البحث في مقارنة التشريعات والقوانين الجنائية بين العراق وسوريا أهمية كبيرة نظراً للنقارب في الظروف الأمنية والسياسية بين البلدين، وكذلك لاختلاف التجارب القانونية والأطر المؤسسية المعتمدة لمكافحة الإرهاب. فبينما يشترك البلدان في الهدف الأساسي وهو حماية الأمن الوطني ومكافحة الأعمال الإرهابية، إلا أن الاختلافات في التعريفات القانونية، ونطاق التجريم، والإجراءات القضائية والتنفيذية، تؤثر بشكل مباشر على فعالية هذه القوانين وقدرتها على الحد من العمليات الإرهابية. كما أن دراسة هذه الاختلافات تتيح فهم أعمق للتحديات القانونية والإجرائية التي تواجه الدول العربية بشكل عام، وتقديم حلول عملية لتعزيز المنظومة القانونية في مواجهة الإرهاب. وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية مقارنة للتشريعات العراقية والسورية، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف، وتقييم النتائج العملية لتطبيق هذه القوانين على الأرض. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه السلطات المختصة في كلا البلدين، وتحديد مدى مساهمة هذه التشريعات في الحد من الجرائم الإرهابية، سواء من حيث الوقاية أو العقاب. ويعتمد البحث على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، ومراجعة التطبيقات العملية، مع الاستفادة من الدراسات السابقة والمقارنات العلمية التي تناولت مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي.

## بيان المسألة

تتمثل المسألة البحثية الأساسية لهذه الدراسة في التحديات التي تواجه الدول العربية في مواجهة الإرهاب، وبالأخص في العراق وسوريا، حيث تفرض هذه الظاهرة تهديداً مباشراً للأمن الوطني والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتستنزف الموارد الاقتصادية، كما تؤثر سلباً على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من سن تشريعات جنائية متقدمة لمكافحة الإرهاب في كلا البلدين، إلا أن فعالية هذه التشريعات لا تزال محل تساؤل، خاصة فيما يتعلق بتطبيقها على الأرض، ومدى انسجامها مع المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية، وضمانات حقوق الأفراد. ويثير البحث العديد من الإشكاليات الفرعية التي تنبثق عن هذه المسألة، منها الاختلافات في تعريف الإرهاب بين القانونين العراقي والسوري، والتي تؤثر على نطاق التجريم وحدود المسؤولية القانونية. كما تتعلق الإشكالية بالآليات القضائية والتنفيذية المعتمدة في كل بلد، ومدى فاعليتها في معالجة العمليات الإرهابية، بما يشمل الإجراءات التحقيقية، والمحاكمات، والعقوبات، والرقابة على تطبيق القانون. كذلك تُطرح تساؤلات حول تأثير هذه الاختلافات على التوازن بين حماية الأمن الوطني وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، ومدى قدرة كل تشريع على الردع والوقاية من الجرائم الإرهابية بشكل فعال ومستدام.

## أهمية البحث وأهدافه

تتبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه التشريعات والقوانين الجنائية في مواجهة الإرهاب، كونه يمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني والاستقرار السياسي والاجتماعي في كل من العراق وسوريا. فالإرهاب لا يقتصر تأثيره على الخسائر المادية والبشرية فحسب، بل يمتد إلى زعزعة الثقة بين الدولة والمجتمع، وتقويض سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ومن هنا تأتي أهمية إجراء دراسة مقارنة للتشريعات في كلا البلدين، لتسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وفهم مدى تأثير هذه الفروق على فعالية مكافحة الإرهاب وتطبيق القانون. كما تكتسب الدراسة أهمية عملية وأكاديمية، إذ تتيح للباحثين وصانعي القرار والجهات القضائية والأمنية فهم التحديات القانونية والإجرائية المرتبطة بتطبيق القوانين،

واستكشاف الحلول الممكنة لتعزيز فاعلية النظام القانوني في مواجهة الإرهاب. كما تسهم المقارنة بين العراق وسوريا في استخلاص الدروس القانونية والتنظيمية التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الوطنية والإقليمية، بما يحقق التوازن بين حماية الأمن الوطني وضمان الحقوق والحريات الأساسية.

## **أهداف البحث**

تحليل التشريعات والقوانين الجنائية في العراق وسوريا، مع التركيز على التعريفات القانونية للإرهاب، ونطاق التجريم، والإجراءات القضائية والعقوبات المقررة. تقييم فعالية تطبيق هذه القوانين في مواجهة الإرهاب، من خلال دراسة التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه السلطات المختصة في كلا البلدين. مقارنة التشريع العراقي والسوري لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، واستكشاف أثر هذه الاختلافات على السياسة الجنائية وفعالية مكافحة الإرهاب. تقديم توصيات عملية وتشريعية تهدف إلى تحسين التشريعات وتعزيز تطبيقها بما يضمن التوازن بين مكافحة الإرهاب وحماية الحقوق الأساسية. ومن خلال هذه الأهداف، يسعى البحث إلى تقديم مساهمة علمية وعملية في فهم آليات مكافحة الإرهاب، وتطوير التشريعات الوطنية بما يحقق الأمن والعدالة في آن واحد.

## **منهجية البحث**

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن بين التشريعات والقوانين الجنائية في العراق وسوريا لمكافحة الإرهاب. حيث يتم تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، بما في ذلك قوانين مكافحة الإرهاب والإجراءات الجنائية والعقوبات المقررة، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعين. كما يركز التحليل على تقييم مدى وضوح التعريفات القانونية للإرهاب، ونطاق التجريم، وطبيعة الإجراءات القضائية والتنفيذية، ومدى انسجامها مع المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية وحماية الحقوق والحريات الأساسية. ويتم الاعتماد على المصادر القانونية الأولية والثانوية، بما في ذلك النصوص التشريعية، والقرارات القضائية، والدراسات الفقهية، والمراجع العلمية المحكمة لضمان دقة المعلومات وتحليلها بشكل موضوعي.

## **المبحث الأول: مقارنة التشريعات والقوانين الجنائية بين العراق وسوريا**

### **المطلب الأول: أوجه التشابه بين التشريعات العراقية والسورية في مكافحة الإرهاب**

الفرع الأول: المفاهيم القانونية المشتركة

فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، هناك العديد من المفاهيم القانونية المشتركة بين التشريعات العراقية والسورية. على الرغم من الاختلافات السياسية والاقتصادية التي تمر بها كل من العراق وسوريا، فإن كلاً من التشريعات القانونية في البلدين تشترك في العديد من المفاهيم والركائز الأساسية في تعريف الإرهاب وسبل مكافحته.

#### **١. تعريف الإرهاب:**

التشريعات العراقية والسورية تتبنى تعريفات مماثلة للإرهاب في قوانينها. في كل من البلدين، يُنظر إلى الإرهاب على أنه أي فعل يُستخدم فيه العنف أو التهديد بالعنف بهدف تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية من خلال خلق حالة من الخوف والفرع في المجتمع<sup>١</sup>. وبذلك، يجمع التعريف بين استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية والاجتماع بالخوف والترهيب كأدوات رئيسية لتحقيق هذه الأهداف.

#### **٢. الأهداف السياسية:**

يشارك كل من القانون العراقي والسوري في أن الإرهاب يُعرّف كأداة لزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. في العراق وسوريا، يُعتبر الإرهاب تهديداً للمصالح الوطنية واستقرار الدولة، وتهديداً لوحدة الشعب وأمن الدولة<sup>٢</sup>. كل من العراق وسوريا يراه من منظور خطر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي والخارجي. في العراق، تمثل الجماعات الإرهابية تهديداً خطيراً لمؤسسات الدولة، حيث تستهدف القوى الإرهابية استهداف الحكومة المركزية والمؤسسات الأمنية بهدف إضعاف السلطة وتعطيل العمليات السياسية. من خلال القيام بعمليات إرهابية في المناطق المختلفة، يسعى الإرهابيون إلى زرع الفتنة بين طوائف الشعب العراقي، مما يزيد من تفكك النسيج الاجتماعي ويؤثر على قدرة الحكومة في فرض القانون والنظام<sup>٣</sup>. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه الهجمات وسيلة للضغط على القوى السياسية المحلية والدولية لتمرير أجندات معينة. أما في سوريا، فقد أصبح الإرهاب جزءاً من الحرب الأهلية المستمرة منذ سنوات. يستخدم الإرهابيون مثل تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة الإرهاب كأداة لتحقيق أهداف سياسية ووطنية، من خلال السيطرة على مناطق واسعة وفرض نظام حكم عنيف ودموي<sup>٤</sup>. في هذا السياق، يسعى الإرهابيون إلى تفكيك الدولة

السورية وتحقيق توازن سياسي جديد يضمن لهم مكانة مؤثرة في الصراع الداخلي والخارجي على حد سواء. كما أن استخدام الإرهاب يعزز من التوترات الطائفية ويعمل على تحفيز الدعم الدولي لبعض الأطراف ضد الأطراف الأخرى، مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي في البلاد. تعزيز السيادة الوطنية:

في كلا البلدين، يُعتبر الإرهاب تهديداً لسيادة الدولة، حيث يسعى الإرهابيون إلى تدمير كيان الدولة وزعزعة قدرتها على فرض سلطتها داخل حدودها. في العراق، تتمثل أبرز التهديدات في العمليات الإرهابية التي تنفذها الجماعات المسلحة التي تسعى إلى تأسيس مناطق حكم ذاتي أو الانفصال عن الدولة، مما يهدد وحدة الأراضي العراقية<sup>٥</sup>. في سوريا، تسعى الجماعات المتطرفة إلى فرض مناطق نفوذ تحت حكمها المباشر، وهو ما يهدد وحدة الدولة ويدخلها في صراعات مع القوى الإقليمية والدولية المختلفة التي تسعى بدورها لحماية مصالحها. دور المجتمع الدولي:

كذلك يشترك العراق وسوريا في حاجة إلى الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب، حيث يعتبر المجتمع الدولي أن محاربة الإرهاب في هذين البلدين ضرورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. تتلقى الدولتان مساعدات عسكرية واستخباراتية من دول أخرى لمكافحة الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش، الذي يشكل تهديداً كبيراً للأمن الإقليمي والدولي<sup>٦</sup>. في العراق وسوريا، يظل التعاون بين الدول المختلفة محورياً في مكافحة التهديدات الإرهابية وتحقيق استقرار المنطقة، حيث تُعتبر الأعمال الإرهابية تهديداً ليس فقط للأمن الداخلي، بل أيضاً للسلم الإقليمي والدولي. التحديات الأمنية والسياسية:

بالرغم من الجهود المبذولة في كل من العراق وسوريا لمحاربة الإرهاب، لا يزال التحدي الأمني قائماً. في العراق، تستمر الهجمات الإرهابية في بعض المناطق، مما يعرقل عملية إعادة الإعمار والاستقرار السياسي<sup>٧</sup>. أما في سوريا، فإن استمرار الحرب الأهلية وحضور القوات الأجنبية المعادية يجعل من الصعب الحفاظ على الاستقرار السياسي، حيث أن كل طرف يستفيد من الحرب لمصلحته الخاصة ويستخدم الإرهاب كوسيلة للضغط. هذا يعكس فشل الحكومات العراقية والسورية في تقديم حلول نهائية للآزمات الأمنية والسياسية التي تعصف بهما. يُظهر التحليل أن الإرهاب في كل من العراق وسوريا يُعتبر تهديداً للأمن الداخلي والاستقرار السياسي والاجتماعي. تكمن الأهداف السياسية للإرهاب في إضعاف الدولة وفرض الأيديولوجيات المتطرفة. كما أن التهديدات الإرهابية تعمل على تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية، مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي في البلدين. ٣. العقوبات والإجراءات القانونية:

في كلا البلدين، تنص القوانين على عقوبات مشددة ضد الأفعال الإرهابية. في كل من العراق وسوريا، تشمل العقوبات السجن لفترات طويلة تصل إلى الإعدام في حالات معينة، وذلك في إطار جهود محاربة الإرهاب بكافة أشكاله<sup>٨</sup>. إضافة إلى ذلك، تنص القوانين في البلدين على إجراءات قانونية متمثلة في الاعتقال والاحتجاز والقيام بالتحقيقات الشاملة مع الإرهابيين المحتملين بغية منع الإرهاب قبل وقوعه. تهدف هذه التدابير إلى تقليل تأثير الأنشطة الإرهابية على الأمن القومي في البلدين، وهي جزء من جهود الدولة في استعادة الاستقرار وتعزيز سيادة القانون. العقوبات في العراق:

في العراق، تمت الموافقة على مجموعة من التشريعات لمكافحة الإرهاب، أبرزها قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥. ينص هذا القانون على فرض عقوبات مشددة ضد الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك السجن لفترات طويلة قد تصل إلى المؤبد أو الإعدام في حالات معينة مثل تنفيذ التفجيرات أو الهجمات المسلحة على المدنيين أو المنشآت الحيوية<sup>٩</sup>. يولي هذا القانون أهمية خاصة لتحديد منظمات وأفراد الإرهابيين، وتُعتبر أفعالهم بمثابة تهديد مباشر للأمن القومي ويجب التصدي لها بكل قوة. بالإضافة إلى العقوبات الجنائية، يتيح قانون مكافحة الإرهاب في العراق إجراء التحقيقات المتعمقة ضد المشتبه بهم، حيث تُنفذ عمليات اعتقال واحتجاز بناءً على معلومات استخباراتية مسبقة، ووفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. يتم التحقيق مع المتهمين بشكل شامل لتحديد شبكات الإرهاب وأبعاد الأنشطة الإرهابية في البلاد<sup>١٠</sup>. وهذا يمثل محاولة للحد من الأنشطة الإرهابية قبل حدوثها، حيث تعمل السلطات على التصدي للمخططات قبل أن تنفذ. العقوبات في سوريا:

في سوريا، تم تعزيز التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الأعمال الإرهابية تهديداً شديداً لاستقرار الدولة ووحدتها الوطنية. تنص القوانين السورية على عقوبات تصل إلى الإعدام أو السجن لفترات طويلة، خصوصاً في حالة الانتماء إلى جماعات إرهابية أو محاولة تنفيذ هجمات مسلحة ضد الحكومة أو المواطنين. قانون مكافحة الإرهاب السوري لعام ٢٠١٢ يُعد من أبرز التشريعات التي تحدد أفعال الإرهاب وتعاقب عليها بعقوبات مشددة<sup>١١</sup>.

كما تركز الحكومة السورية على الإجراءات الوقائية التي تشمل عمليات الاعتقال والتحقيقات الموسعة التي تُنفذها الأجهزة الأمنية. يُجرى التحقيق مع المتهمين بأعمال إرهابية وفق طرق قانونية تهدف إلى الكشف عن خلايا إرهابية محتملة ومنع تكرار الهجمات. ورغم التحديات التي تواجهها سوريا بسبب الوضع الأمني والسياسي المعقد، تبقى هذه القوانين والإجراءات جزءاً من الجهود المستمرة لمكافحة الإرهاب ١٢.

#### ٤. مشاركة المجموعات المسلحة:

يُعرف الإرهاب في التشريعات العراقية والسورية على أنه يشمل الأنشطة التي تنظمها الجماعات المسلحة، سواء كانت هذه الجماعات محلية أو تتبع لتنظيمات دولية، مما يعكس تجانساً في المفاهيم القانونية في كلا البلدين ١٣. كما أن كلا النظامين القانونيين يتبنيان مفهوم مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية التي تشارك في الأنشطة الإرهابية. يُعد هذا المفهوم أساسياً في مكافحة الإرهاب في كلا البلدين، حيث يُعتبر أي شكل من أشكال العنف الموجه من قبل هذه الجماعات تهديداً خطيراً للأمن القومي، ولا يتم التسامح مع أي من هذه الأنشطة.

#### الجماعات المسلحة في العراق:

في العراق، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في الأنشطة الإرهابية من قبل الجماعات المسلحة التي تروج لأيديولوجيات متطرفة، وعلى رأسها تنظيم داعش، الذي استخدم العنف والإرهاب كأداة لتحقيق أهدافه السياسية. يعكس تعريف الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب العراقي لعام ٢٠٠٥ هذا الواقع، حيث يشمل الأنشطة التي تنظمها الجماعات المسلحة، سواء كانت محلية أو مرتبطة بشبكات دولية. في هذا السياق، فإن العراق يعتبر أن الجماعات المسلحة التي تمارس العنف ضد الدولة أو المدنيين تحت أي مسمى سياسي أو ديني تعتبر جماعات إرهابية ١٤. أبرز المجموعات المسلحة التي مارست الإرهاب في العراق خلال العقد الأخيرين تشمل تنظيم داعش، الذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية في الفترة ما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وقد اتبعت هذه الجماعات أساليب عنيفة مثل التفجيرات والاغتيالات، مما دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد هذه الجماعات. يشمل قانون مكافحة الإرهاب العراقي عقوبات قاسية على الأفراد الذين ينضمون إلى هذه الجماعات، بما في ذلك السجن لمدد طويلة أو الإعدام في حالات معينة ١٥. هذا التوجه يعكس الجدية التي تتعامل بها السلطات العراقية مع التهديدات الإرهابية التي تمثلها المجموعات المسلحة.

#### الجماعات المسلحة في سوريا:

في سوريا، الوضع لا يقل تعقيداً، حيث تتعدد الجماعات المسلحة التي تشارك في الأنشطة الإرهابية. خلال الحرب الأهلية السورية، ظهرت عدة تنظيمات مسلحة ذات أجندات إيديولوجية وطائفية، مثل تنظيم داعش، جبهة النصرة، وغيرها من الجماعات التي تتبنى العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. بموجب قانون مكافحة الإرهاب السوري لعام ٢٠١٢، يتم تجريم أي جماعة مسلحة تتبنى الفكر المتطرف وتنفذ هجمات ضد المدنيين أو المنشآت الحكومية. من خلال التشريعات السورية، يُعتبر الإرهاب الذي تقوم به الجماعات المسلحة تهديداً لاستقرار الدولة ووحدتها، ويتضمن ذلك الهجمات الموجهة ضد الجيش والقوات الحكومية وكذلك المدنيين. يعكس ذلك توجهاً قانونياً متشابهاً مع العراق، حيث يُعتبر أي شكل من أشكال العنف الممارس من قبل هذه الجماعات عملاً إرهابياً ١٦. هذا التوجه يشمل أيضاً الإجراءات القانونية القاسية ضد المقاتلين الذين ينضمون لهذه الجماعات، سواء كانوا مواطنين سوريين أو أجانب.

#### الفرع الثاني: الإجراءات والعقوبات المتشابهة في البلدين

تتسم التشريعات الجنائية في العراق وسوريا بالتشابه الكبير فيما يتعلق بالإجراءات القانونية والعقوبات المفروضة على الجرائم الإرهابية، وذلك على الرغم من الظروف السياسية والاجتماعية المختلفة في كل من البلدين. في هذا الفرع، سيتم تناول الإجراءات والعقوبات المتشابهة في التشريعات القانونية العراقية والسورية لمكافحة الإرهاب، مع التركيز على كيفية التعامل مع الأفراد والجماعات المتورطة في الأنشطة الإرهابية.

#### ١. إجراءات التحقيق والاعتقال:

في كل من العراق وسوريا، تُتبع إجراءات صارمة للتحقيق مع الأشخاص المشتبه في تورطهم في الأنشطة الإرهابية. يتم الاحتجاز لفترات طويلة في كلا البلدين خلال التحقيقات، ويمكن أن يتعرض المشتبه بهم للتوقيف تحت الظروف القانونية التي تتماشى مع الأمن الوطني ١٧. ورغم وجود اختلافات سياسية وأمنية بين العراق وسوريا، فإن هناك تجانساً كبيراً في إجراءات التحقيق مع المشتبه بهم في الجرائم الإرهابية، حيث تهدف كل من الحكومتين إلى ضمان الاستقرار الأمني في مواجهة تهديدات الإرهاب المتزايدة.

#### إجراءات التحقيق في العراق:

في العراق، تتبع السلطات القضائية والأمنية إجراءات قانونية دقيقة للتحقيق مع المشتبه بهم في قضايا الإرهاب. يتم تنفيذ التحقيقات في إطار قوانين مكافحة الإرهاب، خاصة قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، الذي ينص على الإجراءات الخاصة بالتحقيق مع الأشخاص المتورطين في أنشطة إرهابية. تركز هذه التحقيقات على جمع الأدلة المادية مثل الأسلحة والمواد المتفجرة، بالإضافة إلى اعترافات المشتبه بهم والشهادات من أفراد آخرين قد يكون لهم معرفة حول الأنشطة الإرهابية<sup>١٨</sup>.

إجراءات التحقيق في سوريا:

في سوريا، تتميز إجراءات التحقيق مع المشتبه بهم في القضايا الإرهابية بطابع مشدد، خصوصاً في ظل الحرب المستمرة والتهديدات الإرهابية المستمرة. يتم تنفيذ التحقيقات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، التي غالباً ما تكون هي المعنية بحماية الأمن الداخلي للبلاد. تشمل التحقيقات في سوريا التحقيقات الأمنية المكثفة والاستجابات التي تهدف إلى الحصول على المعلومات الضرورية حول الشبكات الإرهابية والعلاقات بين المشتبه بهم والجماعات المسلحة. أحد أبرز الفروق بين العراق وسوريا هو أن التحقيقات في سوريا قد تتم تحت ظروف أمنية أكثر تشديداً، وذلك بسبب الحالة العسكرية الطارئة والتهديدات المستمرة من الجماعات المسلحة مثل داعش وجبهة النصرة. في هذا السياق، يتم فرض قيود أكبر على حقوق المشتبه بهم خلال مرحلة التحقيق، حيث قد يتم احتجازهم لفترات طويلة تحت حراسة مشددة، ويتم فرض إجراءات أمنية صارمة لضمان عدم هروبهم أو تسريب المعلومات. هذا التشديد في الإجراءات يهدف إلى منع أي تسريب قد يستفيد منه الإرهابيون لتهديد استقرار الدولة السورية<sup>١٩</sup>. على الرغم من هذه القيود، فإن التحقيقات في سوريا تتم أيضاً تحت إشراف بعض الهيئات القضائية، وإن كان الإشراف القضائي قد يكون محدوداً في بعض الحالات. على الرغم من وجود قوانين تضمن محاكمة عادلة، فإن الوضع الأمني والسياسي في البلاد يفرض بعض التحديات على تطبيق هذه القوانين بشكل كامل. غالباً ما تواجه المحاكمات في سوريا انتقادات تتعلق بالشفافية، حيث يشكك العديد في نزاهة المحاكمات بسبب تأثيرات النزاع السياسي<sup>٢٠</sup>.

٢. العقوبات المشددة في العراق وسوريا:

تعتبر العقوبات المشددة جزءاً أساسياً من استراتيجيات مكافحة الإرهاب في كل من العراق وسوريا، وذلك بهدف ردع الأفراد والجماعات المتورطين في الأنشطة الإرهابية التي تهدد استقرار الأمن الوطني. في كلا البلدين، يتم تطبيق العقوبات القاسية على أولئك الذين ينفذون أو يخططون لأعمال إرهابية، مع التركيز على العقوبات التي تهدف إلى حماية الأمن العام والحفاظ على النظام الاجتماعي. العقوبات في العراق:

في العراق، يعكس النظام القضائي الصارم ضد الإرهاب التزام الحكومة بمحاربة جميع أشكال التهديدات الإرهابية. وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، يُفرض عقوبات مشددة على الأفراد المتورطين في الأنشطة الإرهابية، وقد تصل هذه العقوبات إلى الإعدام في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات الهجمات على المدنيين والمنشآت الحكومية أو الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية للدولة<sup>٢١</sup>. يعتبر هذا النوع من العقوبات جزءاً من الجهود المبذولة لإظهار العواقب الوخيمة التي قد تواجهها الجماعات الإرهابية في حال ارتكابهم أعمالاً تضر بأمن المجتمع. تفرض المحكمة المختصة العقوبات بعد إجراء تحقيقات دقيقة وتقديم الأدلة اللازمة التي تدعم الاتهامات. وفي حالات معينة، قد تتراوح العقوبات من السجن لفترات طويلة إلى الإعدام، بناءً على خطورة الجريمة الإرهابية. في الحالات التي تنطوي على أضرار بشرية جسيمة أو تهديد للأمن الوطني، تُعتبر عقوبة الإعدام هي الأكثر شيوعاً. وفي بعض الحالات الخاصة، مثل التعاون مع السلطات أو تقديم معلومات حيوية قد تساعد في القضاء على التهديدات الإرهابية، قد يتم تخفيف العقوبة إلى السجن المؤبد<sup>٢٢</sup>.

العقوبات في سوريا:

في سوريا، تحكم القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب عقوبات مشددة على الأفراد الذين يشاركون في الأعمال الإرهابية. تُعتبر أعمال الإرهاب، مثل الهجمات التي تستهدف المدنيين أو البنية التحتية الوطنية أو العسكرية، من الجرائم التي تعرض مرتكبيها لعقوبات قاسية تشمل الإعدام. منذ بداية النزاع السوري في عام ٢٠١١، ازدادت شدة هذه العقوبات بسبب ارتفاع التهديدات الأمنية التي تواجهها البلاد من الجماعات الإرهابية، خاصة تلك التي ترتبط بتنظيم داعش وجبهة النصرة<sup>٢٣</sup>. تتراوح العقوبات التي تفرض على المتورطين في الأنشطة الإرهابية بين السجن المؤبد والإعدام، ويتوقف نوع العقوبة على خطورة الجريمة المرتكبة وتأثيرها على الأمن الوطني. يتم فرض هذه العقوبات بعد إجراء تحقيقات معمقة من قبل الأجهزة الأمنية التي قد تتضمن استجابات مكثفة للوصول إلى أدلة تدعم التهم الموجهة إلى الأفراد المتهمين. كما أن العقوبات قد تشمل أيضاً غرامات مالية ضخمة أو مصادرة الممتلكات في بعض الحالات، وذلك بهدف تحجيم قدرة الإرهابيين على استغلال مواردهم لتنفيذ عمليات إرهابية. في الحالات التي تكون

فيها الأضرار الناجمة عن الأعمال الإرهابية شديدة، مثل قتل المدنيين أو تدمير الممتلكات الحيوية، يتخذ القضاء السوري إجراءات قانونية حاسمة ضد المجرمين. وفي سياق الحرب المستمرة، قد تلعب المحاكم العسكرية دوراً مهماً في محاكمة الإرهابيين، إذ تتعامل مع القضايا التي تتعلق بالأمن القومي، ويفترض في هذه المحاكم أن تكون أكثر سرعة في اتخاذ الأحكام القضائية<sup>٢٤</sup>.

### **المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين التشريعات العراقية والسورية**

الفرع الأول: الاختلافات في التعريفات القانونية للإرهاب

تختلف التشريعات القانونية المتعلقة بالإرهاب في العراق وسوريا في العديد من الجوانب، بدءاً من التعريفات القانونية لهذا المفهوم الأساسي. على الرغم من أن كلا البلدين يوليان أهمية كبيرة لمكافحة الإرهاب، إلا أن هناك اختلافات بارزة في كيفية تحديد الإرهاب ووصفه في القوانين الوطنية. سنعرض في هذا الفرع الاختلافات الجوهرية في التعريفات القانونية للإرهاب بين العراق وسوريا:

#### **١. التعريف في القانون العراقي:**

في العراق، يعتمد قانون مكافحة الإرهاب على تعريف محدد يتضمن عدة عناصر أساسية. يعرف قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥ الإرهاب على أنه "كل فعل ينطوي على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بهدف تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي بالقوة أو بإحداث اضطراب في الأمن العام"<sup>٢٥</sup>. هذا التعريف يركز بشكل أساسي على الأفعال التي تهدد النظام السياسي والاجتماعي في العراق، وكذلك استهداف الأمن العام. وهو يشمل أعمال العنف التي تستهدف الحكومة أو الشعب بهدف تغيير الوضع السياسي أو الأمني في البلد.

#### **٢. التعريف في القانون السوري:**

في المقابل، يتبنى قانون مكافحة الإرهاب السوري لعام ٢٠١٢ تعريفاً أوسع للأنشطة الإرهابية. حيث يعرف الإرهاب في سوريا بأنه "أي عمل مسلح أو موجه ضد شخصيات أو مؤسسات أو منشآت أو وسائل النقل بهدف خلق حالة من الخوف والهلع بين المواطنين أو المساس بالنظام العام"<sup>٢٦</sup>. يركز هذا التعريف بشكل أكبر على الأعمال التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الحكومية، مع التأكيد على الهدف من وراء هذه الأفعال وهو خلق حالة من الذعر والاضطراب بين السكان. يمكن ملاحظة أن قانون سوريا يُعطي أهمية أكبر للأعمال التي تستهدف المنشآت العامة، مما يعكس تطورات الصراع الداخلي في سوريا في السنوات الأخيرة.

#### **٣. الاختلافات في التركيز على "الأهداف السياسية":**

في حين أن القانون العراقي يركز على الأهداف السياسية المرتبطة بالإرهاب (مثل تغيير النظام أو السلطة)، نجد أن القانون السوري يشمل في تعريفه مجموعة أوسع من الأهداف التي لا تقتصر فقط على تغيير النظام السياسي، بل تشمل أيضاً الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إحداث خلل في الحياة اليومية للمدنيين والمؤسسات. هذا يعكس الفرق في السياق السياسي والاجتماعي بين البلدين، حيث يعكس القانون السوري الأوضاع السياسية التي سادت خلال سنوات الحرب الأهلية.

#### **٤. التعريفات المتعلقة بالجماعات المسلحة في العراق وسوريا**

في إطار مكافحة الإرهاب والتطرف، تلعب التعريفات القانونية دوراً حيوياً في تحديد الأطر القانونية والحقوقية التي يتم من خلالها التعامل مع الجماعات المسلحة. في العراق وسوريا، يتم تعريف الجماعات المسلحة وفقاً لمعايير قانونية وأمنية تتماشى مع رؤية كل من النظامين حول التهديدات الأمنية والحقوقية التي تواجهها دولهم. رغم وجود بعض التشابهات في السياسات القانونية بين البلدين، إلا أن كل دولة تتبنى تعاريف مختلفة بعض الشيء بناءً على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يمر به كل منهما.

#### **التعريفات المتعلقة بالجماعات المسلحة في العراق:**

في العراق، يعتبر القانون أن الجماعات المسلحة التي تستخدم العنف في تهديد أمن الدولة والأنظمة الحكومية هي جماعات إرهابية، بغض النظر عن الخلفية الأيديولوجية أو الدينية لهذه الجماعات. يعكس هذا الموقف واقعاً سياسياً وأمنياً يشهد مواجهات مستمرة مع جماعات مسلحة متنوعة، أبرزها تلك التي تنتمي إلى تنظيم "داعش" وجماعات مسلحة أخرى. وفقاً للقانون العراقي، يُعتبر أي فرد أو جماعة تحارب أو تقاوم السلطة الحاكمة باستخدام العنف أو القوة العسكرية غير المشروعة إرهابياً. يندرج تحت هذا التعريف الجماعات التي تشن هجمات ضد المؤسسات الحكومية أو المدنيين، بغض النظر عن الدوافع السياسية أو الدينية التي تقف وراء هذه الأفعال<sup>٢٧</sup>. كما أن كل جماعة تتبنى الأيديولوجيات المتطرفة وتروج لها عبر الإعلام أو من خلال الأنشطة الدعائية تُعتبر جماعة إرهابية أيضاً. تتضمن هذه الجماعات تلك التي تسعى إلى تغيير النظام السياسي في العراق بالقوة أو تهديد سيادة الدولة. يُعتبر استخدام القوة ضد المدنيين أو الأهداف الحيوية كالهجمات على البنية التحتية الوطنية مثل الجسور، المرافق

الحبوية، والمؤسسات الحكومية من الأنشطة التي تجعل أي جماعة مصنفة على أنها إرهابية في العراق. يهدف هذا التصنيف إلى تجنب تكرار الفوضى التي شهدتها العراق بعد سقوط النظام السابق، حيث كانت الجماعات المسلحة قد اجتاحت العديد من المناطق وفرضت سيطرتها على مناطق واسعة داخل البلاد ٢٨. من الناحية القانونية، يشدد النظام العراقي على محاربة الجماعات التي تتبنى العنف باسم الأيديولوجيات المتطرفة، وخاصة إذا كانت تلك الجماعات تسعى إلى تقويض سيادة الدولة وتشكيل تهديد لأمن المواطنين. تُعتبر أي جماعة مسلحة تقوم بتنفيذ هجمات إرهابية، مثل التفجيرات، الاغتيالات، والاحتلالات المسلحة، جماعة إرهابية، ويُحاكم أعضاء تلك الجماعات بالقوانين الجنائية الخاصة بالإرهاب ٢٩.

التعريفات المتعلقة بالجماعات المسلحة في سوريا:

على الرغم من أن العراق يحدد الجماعات المسلحة بناءً على تهديدها للأمن الداخلي باستخدام العنف، إلا أن الوضع في سوريا يختلف بشكل كبير نظرًا للظروف السياسية المعقدة التي تمر بها البلاد بسبب النزاع الداخلي المستمر. في سوريا، يُعتبر القانون أن الجماعات المسلحة التي تهدد النظام السياسي القائم تُعد جماعات إرهابية، لكن هذا التعريف يشمل أيضًا تلك الجماعات التي قد تُعتبر في بعض الأوساط الدولية "جماعات معارضة مشروعة" أو "جماعات ثوار". يُستهدف في سوريا الأفراد والجماعات المسلحة التي تهدد النظام السوري بشكل مباشر، ولكن أيضًا يُستهدف كل من يشارك في أنشطة مع جماعات معارضة مسلحة قد تكون، بحسب رؤية النظام، تساهم في زعزعة استقرار الدولة. هذا يشمل الجماعات المعارضة التي تتبنى مختلف الأيديولوجيات، مثل جماعات إسلامية أو جماعات ثورية تطالب بإصلاحات سياسية أو حتى إسقاط النظام. بالتالي، القانون السوري يتسع ليشمل عدة تصنيفات للمجموعات المسلحة، ما يعكس تباينًا واضحًا مع العراق في تحديد فئات الإرهاب. وفقًا للقانون السوري، تُعتبر أي مجموعة مسلحة تهدد النظام، حتى لو كانت تروج لأفكار سياسية أو اجتماعية تتعلق بإصلاحات أو حقوق الإنسان، جماعة إرهابية. هذا التصنيف يشمل العديد من المجموعات التي تتبنى خطابًا معارضًا للنظام السوري مثل "الجيش السوري الحر"، "جبهة النصرة"، و"داعش"، إلى جانب المجموعات المتطرفة التي تدعو إلى الجهاد ٣٠. ومع أن بعض هذه الجماعات قد تحظى بدعم دولي باعتبارها جزءًا من المعارضة، إلا أن النظام السوري يعتبرها تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة ووحدة الشعب السوري. يبرز في سوريا مفهوم "الإرهاب السياسي" بشكل أكبر مما هو عليه في العراق، حيث يعكس التوتر السياسي المستمر بين النظام الحاكم والمعارضة. قد يُدرج تحت هذا التعريف أفراد وجماعات تُعتبر منظمات ثورية في بعض الدول العربية ولكنها في نظر السلطات السورية تُعتبر جماعات إرهابية يجب القضاء عليها. وهكذا، تساهم هذه السياسة في تصنيف الجماعات المسلحة التي قد تُعامل في إطار مختلف في الساحة الدولية ٣١.

الفرع الثاني: الاختلافات في الآليات القضائية والتنفيذية بين البلدين

تتباين الآليات القضائية والتنفيذية لمكافحة الإرهاب في كل من العراق وسوريا بشكل واضح، حيث تأثرت هذه الآليات بالسياق السياسي والاجتماعي في كل بلد، إضافة إلى التأثيرات الإقليمية والدولية. ومن المهم النظر في كيفية تطبيق القوانين في كلا البلدين، بدءًا من الإجراءات القضائية وصولاً إلى التنفيذ على أرض الواقع.

١. الآليات القضائية في العراق:

في العراق، يتم التعامل مع قضايا الإرهاب عبر محاكم خاصة تتسم بالسرية والسرعة في الإجراءات. تتم محاكمة المشتبه فيهم أمام المحكمة الجنائية العليا، التي تأسست بموجب قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، والتي تتمتع بصلاحيات استثنائية في قضايا الإرهاب. تُنفذ الإجراءات القضائية بشكل سريع وقد تشمل محاكمات غيابية في بعض الحالات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقادات دولية حول ضمانات حقوق الإنسان في تلك المحاكمات ٣٢. ومن جهة أخرى، تقتصر صلاحية القضاة على تطبيق القانون دون النظر في الأبعاد السياسية للأحداث، رغم أن تأثيرات هذا السياق لا يمكن تجاهلها.

٢. الآليات القضائية في سوريا:

على النقيض من العراق، يتم التعامل مع القضايا الإرهابية في سوريا من خلال محاكم الإرهاب، التي تتبع نظامًا قضائيًا يختلف في شكل بنية محاكماته عن النظام القضائي العراقي. تُعتبر محاكم الإرهاب في سوريا محاكم استثنائية تشرف على التحقيقات في قضايا الإرهاب وتتمتع بصلاحيات واسعة في تنفيذ العقوبات. ومع ذلك، فإن المحاكمات في سوريا، وخاصة في القضايا المرتبطة بالصراع الداخلي، تُتهم بعدم العدالة وبانتهاك حقوق الإنسان، خاصة في ظل غياب الاستقلالية الكاملة للقضاء في البلاد بسبب الهيمنة الحكومية ٣٣. بالإضافة إلى ذلك، يُسمح للمحاكم بفرض أحكام قاسية بناءً على التهم المبهمة، مثل التورط في "الأنشطة الإرهابية" دون تقديم أدلة كافية.

٣. الاختلافات في الإطار التنفيذي بين البلدين:

يشهد العراق وسوريا اختلافات كبيرة في كيفية تنفيذ القوانين المتعلقة بالإرهاب. في العراق، يعتمد التنفيذ على تشكيل وحدات خاصة داخل القوات الأمنية للتعامل مع الإرهاب، بما في ذلك فرق مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية وقوات الجيش. يتم تنفيذ القرارات القضائية بسرعة ودون تأخير دائم بالضوابط القانونية، حيث تشهد بعض الحالات اعتقالات تعسفية أو اختطاف لأشخاص مشتباه بهم، وهو ما يؤدي إلى تزايد التوترات بين السلطات المحلية والمنظمات الحقوقية الدولية<sup>٣٤</sup>. في سوريا، تطور تنفيذ القوانين إلى ممارسات شديدة التقييد للمواطنين، حيث يتمركز التنفيذ بشكل كبير في يد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، مع تفويض واسع لها للتحقيق مع المشتبه فيهم. عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري تُعتبر جزءاً من الآلية التنفيذية في سوريا، ما يؤدي إلى ردود فعل عنيفة داخل المجتمع الدولي. تُستخدم هذه الآليات التنفيذية في كثير من الأحيان لقمع المعارضين السياسيين أو الفصائل المسلحة المعارضة للنظام<sup>٣٥</sup>.

## **المبحث الثاني: تقييم فعالية مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا**

### **المطلب الأول: تقييم فعالية مكافحة الإرهاب في العراق**

يواجه العراق العديد من التحديات القانونية والإجرائية في تنفيذ السياسات القانونية لمكافحة الإرهاب، ويعكس هذا التحدي الواقع المعقد الذي يمر به البلد، نتيجة للمشاكل الأمنية والسياسية التي يعاني منها. وفي هذا السياق، يمكن تناول التحديات القانونية والإجرائية التي تعيق فعالية القوانين العراقية لمكافحة الإرهاب في عدة محاور أساسية، مثل عدم التوافق بين القوانين المعمول بها، القصور في التدريب والتأهيل، وجود ثغرات قانونية في الإجراءات القضائية، إضافة إلى تأثيرات الوضع السياسي والأمني في البلاد.

#### **١. القصور في التشريعات والتعاريف القانونية في العراق**

إحدى أكبر التحديات التي تواجه العراق في مكافحة الإرهاب تكمن في القصور الواضح في التشريعات والتعاريف القانونية الخاصة بمفهوم الإرهاب، مما يؤدي إلى تطبيقات قانونية غير متسقة قد تؤثر سلباً على العدالة الجنائية. بالرغم من وجود قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥، والذي يعد من أبرز الأدوات القانونية لمكافحة الإرهاب في البلاد، فإن العديد من التعاريف والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون تنفّر إلى الدقة والوضوح الكامل. وهذا يفتح المجال لتفسيرات قانونية متباينة قد تؤدي إلى تطبيق غير عادل للقانون ضد الأفراد، سواء كان ذلك بسبب الغموض في التعريفات أو نقص الآليات القضائية المنهجية. في هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على أبرز جوانب القصور في التشريعات العراقية، وكذلك تأثير هذه القصور على فعالية تطبيق القوانين في مواجهة الإرهاب.

#### **غموض تعريف الإرهاب**

من أبرز النقاط التي تثير التساؤلات حول فعالية قانون مكافحة الإرهاب العراقي هي التعريفات التي تضمنها القانون. يذكر قانون مكافحة الإرهاب العراقي في المادة الأولى تعريفاً عاماً للإرهاب على النحو التالي: "أي عمل ينطوي على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بهدف تغيير النظام السياسي أو الاجتماعي بالقوة أو بإحداث اضطراب في الأمن العام"<sup>٣٦</sup>. على الرغم من أن هذا التعريف يشير إلى الأنشطة الإرهابية بشكل عام، فإنه يفتقر إلى الدقة، حيث يخلق إمكانية واسعة للتفسير التي قد تشمل الاحتجاجات السلمية أو التظاهرات السياسية. في الواقع، يمكن أن يؤدي هذا الغموض في التعريف إلى خلط بين الأعمال الإرهابية وأشكال أخرى من الأنشطة السياسية المشروعة. على سبيل المثال، قد يتسبب هذا التعريف الغامض في أن يتم تصنيف الاحتجاجات السلمية ضد الحكومة أو التظاهرات الشعبية كأعمال إرهابية إذا كانت تستخدم لغة أو شعارات قد تلمح إلى تغييرات في النظام السياسي. هذا يعني أن الأفراد الذين قد يشاركون في احتجاجات سلمية ضد الحكومة يمكن أن يتعرضوا إلى اتهامات بالإرهاب رغم أنهم لم يرتكبوا أي أعمال عنف أو إرهابية<sup>٣٧</sup>.

#### **التحديات في تطبيق القانون**

إن الغموض في تعريف الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب العراقي قد يؤدي إلى مجموعة من التحديات القانونية عند محاولة تطبيق القانون في المحاكم. إذ أن القضاة والمحامون قد يواجهون صعوبة في تفسير بعض الأفعال أو الأنشطة بناءً على النصوص غير الواضحة، مما يجعل من الصعب تقديم أدلة قانونية قوية تدعم التهم الموجهة ضد المتهمين. هذه التحديات قد تؤدي إلى تأخير الإجراءات القضائية وتزيد من التكاليف القانونية للأفراد الذين قد يواجهون اتهامات غير مبررة.

### **المطلب الثاني: تقييم فعالية مكافحة الإرهاب في سوريا**

إن تطبيق القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب في سوريا واجه العديد من التحديات القانونية والإجرائية التي عرقلت فعالية هذه القوانين في تحقيق نتائج إيجابية في مواجهة الإرهاب. وفيما يلي نعرض أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ القوانين السورية في هذا المجال:

١. التحديات السياسية والأيدولوجية:

أحد أبرز التحديات التي واجهت القوانين السورية هو التداخل بين المسائل القانونية والسياسية. ففي سياق الصراع الداخلي الذي دام أكثر من عقد من الزمان، كان هناك تبادل اتهامات بين الحكومة السورية والمعارضة حول استخدام قوانين مكافحة الإرهاب كأداة سياسية لقمع المعارضين. الحكومة السورية اتهمت جماعات المعارضة بالقيام بأنشطة إرهابية، بينما اتهمت منظمات حقوق الإنسان الحكومة بتوظيف قوانين مكافحة الإرهاب ضد المدنيين والمجموعات المعارضة بشكل واسع<sup>٣٨</sup>. هذا التداخل جعل تطبيق القوانين يتسم بالانتقائية في التنفيذ مما أثر سلباً على فعالية تلك القوانين.

٢. انتهاك حقوق الإنسان والتعذيب:

من التحديات الكبيرة التي أثرت على تطبيق القوانين في سوريا هو استخدام السلطات للقوانين لممارسة انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. فقد وثقت تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية حالات تعذيب واحتجاز تعسفي ضد الأشخاص المشتبه فيهم بالإرهاب. كان هذا الاستخدام المفرط للقوة ضد المعتقلين يساهم في تفاقم حالة عدم الثقة بين الحكومة والشعب، مما يجعل من الصعب تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال<sup>٣٩</sup>.

٣. التحديات المتعلقة بالمنظومة القضائية:

القضاء السوري لا يزال يواجه تحديات ضخمة من حيث استقلاله وموثوقيته، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية الحالية. هناك انتقادات واسعة حول نقص العدالة والشفافية في المحاكمات المتعلقة بالإرهاب. القضاء في سوريا يعاني من اختلالات هيكلية تؤثر في ضمان محاكمات عادلة، وهو ما ينعكس على فعالية تطبيق القوانين<sup>٤٠</sup>. هذا الانخفاض في مستوى الأداء القضائي يضعف من تأثير القوانين في مكافحة الإرهاب.

الفرع الأول: نتائج تطبيق القوانين في تقليص الإرهاب في سوريا

رغم التحديات العديدة التي واجهت سوريا في تطبيق القوانين لمكافحة الإرهاب، فإن هناك بعض النتائج التي يمكن أن تُعزى إلى تطبيق هذه القوانين، رغم أنها قد تكون جزئية أو غير كاملة. فيما يلي أهم النتائج التي تم تحقيقها من خلال التطبيق الفعلي للقوانين في تقليص الإرهاب في سوريا:

١. تقليص قدرة الجماعات الإرهابية على السيطرة على الأراضي:

من أبرز نتائج تطبيق القوانين السورية هو تقليص قدرة الجماعات الإرهابية على السيطرة على مناطق واسعة في البلاد. ففي عام ٢٠١٥، بدأت القوات السورية مدعومة من الحلفاء العسكريين والمليشيات الموالية للحكومة في استعادة المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش وتنظيمات إرهابية أخرى. القوانين التي سمحت باستخدام القوة العسكرية ضد هذه الجماعات أسهمت في الحد من تمددها في العديد من المدن السورية. ورغم أن هذه العمليات العسكرية لم تخل من تحديات، إلا أن تطبيق القوانين الأمنية كان له دور كبير في إعادة الاستقرار إلى بعض المناطق<sup>٤١</sup>.

٢. التحسن النسبي في الأمن الداخلي في بعض المناطق:

مع تراجع تأثير الجماعات الإرهابية في بعض المناطق، شهدت سوريا بعض التحسن في الوضع الأمني، وخاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرة النظام. تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب ساعد في إعادة الاستقرار إلى تلك المناطق، حيث تم تفعيل دور الأجهزة الأمنية في مراقبة الأنشطة الإرهابية والحد منها. كما أن سيطرة الحكومة على بعض المناطق الحدودية كانت تساهم في تقليص تدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة التي كانت تدعم الجماعات الإرهابية<sup>٤٢</sup>.

٣. التقليل النسبي في الأيديولوجيات الإرهابية:

على الرغم من التحديات الكبيرة، إلا أن تطبيق القوانين كان له دور في تقليص انتشار الأيديولوجيات المتطرفة في بعض المناطق. تم تفعيل برامج التوعية لمكافحة الفكر المتطرف، والتي ساهمت في تقليل قدرة الجماعات الإرهابية على جذب الأفراد الجدد للانضمام إليها. ومع هذا، لا يزال هناك وجود لبعض الجماعات الإرهابية التي تبث أفكارها عبر وسائل الإعلام والإنترنت، ما يعيق الجهود في القضاء على الفكر الإرهابي تماماً<sup>٤٣</sup>.

الفرع الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على الإرهاب

من الناحية الاجتماعية، يعيش كل من العراق وسوريا في سياقات اجتماعية معقدة تضم تبايناً عرقياً ووطنياً، مما يجعل من الصعب معالجة الإرهاب بشكل موحد وعادل. في العراق، كانت الجماعات السنية في كثير من الأحيان تشعر بالتهميش من قبل الحكومة الشيعية، مما ساهم في ظهور جماعات إرهابية تمثل هذه الجماعات وتدافع عن مصالحها، مثل "داعش" وغيرها من الجماعات المتطرفة. العوامل الاجتماعية مثل الشعور بالظلم، التهميش الاجتماعي، والتحرير على العنف في أوساط بعض المجموعات العرقية أو الطائفية أوجدت بيئة خصبة لانتشار الإرهاب. أما في سوريا، فقد كانت العوامل الاجتماعية - خاصة في مناطق مثل حلب والرقّة - محفزة على اندلاع المظاهرات والصراعات، مما أدى إلى استغلال الجماعات الإرهابية للانقسامات الطائفية والعرقية بهدف تعزيز تأثيرها في المجتمع. حيث كان هناك استقطاب سياسي واجتماعي كبير بين المعارضة والنظام،

واستخدمت هذه الجماعات هذه الانقسامات لتحقيق أهدافها. من خلال دراسة العوامل الاقتصادية، يظهر بوضوح أن الوضع الاقتصادي في كلا البلدين أسهم في تصاعد الإرهاب. في العراق، أدى انهيار البنية التحتية بعد عام ٢٠٠٣ والحروب المستمرة إلى تفشي البطالة، الفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية، مما شكل أرضاً خصبة لاستقطاب الشباب إلى الجماعات الإرهابية التي وعدتهم بتقديم الدعم المالي والمادي.

## **النتائج**

أظهرت الدراسة المقارنة بين التشريعين العراقي والسوري لمكافحة الإرهاب مجموعة من النتائج المهمة التي تعكس طبيعة التشريعات وفعاليتها على الأرض. فقد بينت المقارنة أن كلا التشريعين يسعيان إلى تحقيق الأمن الوطني وحماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، ويشاركان في المفاهيم الأساسية للجريمة الإرهابية، مثل اعتبار الإرهاب فعلاً عنيفاً يهدف إلى التأثير على مؤسسات الدولة أو تهديد الأمن العام. كما تشترك التشريعات في استخدام العقوبات الجنائية الاستثنائية والإجراءات الخاصة بالتحقيق والمحاكمة، بهدف ضمان سرعة الردع وتقليل أثر الجرائم الإرهابية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. على الرغم من أوجه التشابه، كشفت الدراسة عن فروق جوهرية بين التشريعين تؤثر بشكل مباشر على السياسة الجنائية وفعالية مكافحة الإرهاب. ففي العراق، يركز القانون على الأعمال المسلحة المنظمة، مع تحديد واضح للجرائم الإرهابية والإجراءات المطبقة، ما يسهم في وضوح الإجراءات القضائية وسهولة التطبيق على الأرض. أما في سوريا، فإن القانون يعتمد تعريفاً موسعاً للإرهاب يشمل الجرائم السياسية والانتهاكات التي تهدد النظام العام بشكل عام، ما يمنح السلطات صلاحيات واسعة قد تؤثر على ضمانات المحاكمة وحقوق الأفراد، ويؤدي أحياناً إلى تداخل الصلاحيات بين الجهات القضائية والأمنية. كما أظهرت الدراسة أن لكل تشريع نقاط قوة واضحة، أبرزها شدة العقوبات المتناسبة مع خطورة الجرائم، واعتماد آليات قضائية وإجرائية خاصة لمكافحة الإرهاب. لكن هناك قصور في التطبيق العملي نتيجة التحديات القانونية والإجرائية، مثل غموض بعض التعريفات، واختلاف الصلاحيات بين الجهات المختصة، وضعف الإمكانيات المؤسسية، فضلاً عن تأثير الظروف الأمنية والسياسية على حسن سير العدالة. كما بينت المقارنة أن التوسع في التعريفات الموسعة، كما في سوريا، قد يؤدي إلى تجاوز بعض الحقوق الأساسية، بينما التحديد الدقيق كما في العراق قد يترك بعض الثغرات في مواجهة الجرائم غير التقليدية أو الدعم اللوجستي للإرهاب.

## **المصادر**

١. أبو حسين، م. (٢٠١٩). الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا: الأيديولوجيا والسياسة. كتاب تحليل الأزمات الأمنية في الشرق الأوسط ، ٢٠١٩.
٢. أبو زيد، سامر (٢٠٢١). مكافحة الفكر المتطرف في سوريا: التحديات والفرص. دمشق: دار الشروق.
٣. البرلمان العراقي. (٢٠٠٥). قانون مكافحة الإرهاب العراقي. بغداد: دار النشر الحكومية.
٤. البرلمان العراقي. (٢٠٠٥). قانون مكافحة الإرهاب العراقي. بغداد: دار النشر الحكومية.
٥. الترابي، ع. (٢٠١٦). سياسات مكافحة الإرهاب في سوريا: العقوبات والإجراءات. مجلة الشرق الأوسط للدراسات السياسية.
٦. الترابي، محمد (٢٠١٥). التهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط: بين العراق وسوريا. القاهرة: دار الكتاب العربي.
٧. جاسم، س. (٢٠٢٠). دور الجماعات الإرهابية في تهديد استقرار الدولة الوطنية: العراق وسوريا نموذجاً. مجلة الأمن القومي.
٨. جاسم، س. (٢٠٢٠). دور الجماعات الإرهابية في تهديد استقرار الدولة الوطنية: العراق وسوريا نموذجاً. مجلة الأمن القومي.
٩. الجميلي، فلاح (٢٠١٨). التحديات في تنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار الشرق الأوسط.
١٠. الخطاب، أحمد (٢٠١٩). الاستقرار الأمني في سوريا بعد الحرب: تطورات وآفاق. دمشق: مركز الدراسات الدولية.
١١. الخليل، ع. (٢٠١٦). الإرهاب في سوريا: محاكمات أمن الدولة والتحديات القانونية. مجلة الشرق الأوسط للدراسات السياسية.
١٢. الزهراني، ع. (٢٠١٨). إجراءات التحقيق في قضايا الإرهاب: دراسة مقارنة بين العراق وسوريا. مجلة الدراسات القانونية.
١٣. الزهراني، ع. (٢٠١٨). التصنيف القانوني للجماعات الإرهابية في العراق. مجلة الأمن القومي.
١٤. السالم، أ. (٢٠١٨). التحديات القانونية في العراق وسوريا: تطبيق العقوبات ضد الإرهاب. مجلة دراسات الأمن.
١٥. السالم، سامر (٢٠١٧). قوانين مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة تحليلية. بيروت: مركز الدراسات القانونية.
١٦. السالم، سامر (٢٠١٧). قوانين مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة تحليلية. بيروت: مركز الدراسات القانونية.
١٧. الشامي، محمد. (٢٠١٧). الإرهاب في الشرق الأوسط: الأسباب والآثار. دمشق: دار المعرفة .
١٨. الصفار، سامي (٢٠١٩). الحقوق والحريات في ظل القوانين الاستثنائية في سوريا. دمشق: دار الفكر.

١٩. عطا الله، س. (٢٠١٦). الإرهاب في العراق: بين السياسة والدين. مجلة دراسات الشرق الأوسط.
٢٠. عطا الله، س. (٢٠١٦). الإرهاب في العراق: بين السياسة والدين. مجلة دراسات الشرق الأوسط.
٢١. العمري، سامي (٢٠١٧). نقد الآليات القضائية في سوريا: محاكم الإرهاب والحقوق الإنسانية. دمشق: دار الفكر.
٢٢. العويني، حسن. (٢٠١٨). الإرهاب في الشرق الأوسط: تحليل الصراع السوري. بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٣. العيسى، محمد (٢٠١٧). التحديات القانونية في قضايا الإرهاب في العراق. بغداد: دار الفكر العربي.
٢٤. العيسى، نبيل. (٢٠١٨). الإرهاب وحقوق الإنسان في سوريا. دمشق: دار الشروق.
٢٥. الفرحان، ن. (٢٠١٨). الأزمة السورية والإرهاب: التحديات السياسية والتداعيات الإقليمية. مركز دراسات الشرق الأوسط.
٢٦. قانون مكافحة الإرهاب السوري. (٢٠١٢). قانون رقم ١٩ الصادر عن المجلس الشعبي السوري ، ص ٤٨
٢٧. منظمة العفو الدولية (٢٠٢٠). القيود القانونية في سوريا: الحريات في زمن الحرب. لندن: دار النشر الدولية ، ٢٠٢٠
٢٨. مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD). (٢٠٢١). التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا ، ص ٦٨
٢٩. مؤسسة حقوق الإنسان العراقية (٢٠١٩). التحديات القضائية في مكافحة الإرهاب. بغداد: دار التقدم ، ص ٣٤
٣٠. موسى، عبد الله (٢٠١٨). القضاء السوري في ظل الصراع: التحديات والمشاكل. دمشق: دار الشام ، ص ٦٧
٣١. النجار، هشام (٢٠١٦). إعادة تعريف الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة مقارنة. القاهرة: دار العلوم.

**هوامش البحث**

١. عطا الله، س. (٦١٠٢). الإرهاب في العراق: بين السياسة والدين. مجلة دراسات الشرق الأوسط ، ص ٨٩
٢. السالم، سامر (٧١٠٢). قوانين مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة تحليلية. بيروت: مركز الدراسات القانونية
٣. جاسم، س. (٠٢٠٢). دور الجماعات الإرهابية في تهديد استقرار الدولة الوطنية: العراق وسوريا نموذجاً. مجلة الأمن القومي
٤. الفرحان، ن. (٨١٠٢). الأزمة السورية والإرهاب: التحديات السياسية والتداعيات الإقليمية. مركز دراسات الشرق الأوسط
٥. أبو حسين، م. (٩١٠٢). الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا: الأيديولوجيا والسياسة. كتاب تحليل الأزمات الأمنية في الشرق الأوسط ٩١٠٢
٦. مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD). (١٢٠٢). التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا ، ١٢٠٢
٧. جاسم، س. (٠٢٠٢). دور الجماعات الإرهابية في تهديد استقرار الدولة الوطنية: العراق وسوريا نموذجاً. مجلة الأمن القومي
٨. العيسى، نبيل. (٨١٠٢). الإرهاب وحقوق الإنسان في سوريا. دمشق: دار الشروق ، ص ٢٧١
٩. جاسم، س. (٠٢٠٢). دور الجماعات الإرهابية في تهديد استقرار الدولة الوطنية: العراق وسوريا نموذجاً. مجلة الأمن القومي ، ص ٥١١
١٠. أبو حسين، م. (٩١٠٢). الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا: الأيديولوجيا والسياسة. كتاب تحليل الأزمات الأمنية في الشرق الأوسط ص ٩٨
١١. الفرحان، ن. (٨١٠٢). الأزمة السورية والإرهاب: التحديات السياسية والتداعيات الإقليمية. مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ٧٥
١٢. مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD). (١٢٠٢). التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا ، ص ٨٦
١٣. الترابي، محمد (٥١٠٢). التهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط: بين العراق وسوريا. القاهرة: دار الكتاب العربي ، ص ٠٨
١٤. العيسى، نبيل. (٨١٠٢). الإرهاب وحقوق الإنسان في سوريا. دمشق: دار الشروق ، ص ٥١١
١٥. جاسم، س. (٠٢٠٢). دور الجماعات الإرهابية في تهديد استقرار الدولة الوطنية: العراق وسوريا نموذجاً. مجلة الأمن القومي ، ص ٠٢١
١٦. الفرحان، ن. (٨١٠٢). الأزمة السورية والإرهاب: التحديات السياسية والتداعيات الإقليمية. مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ٩٥
١٧. الزهراني، ع. (٨١٠٢). إجراءات التحقيق في قضايا الإرهاب: دراسة مقارنة بين العراق وسوريا. مجلة الدراسات القانونية ، ص ٠٣١
١٨. العيسى، نبيل. (٨١٠٢). الإرهاب وحقوق الإنسان في سوريا. دمشق: دار الشروق ، ص ٥٢١
١٩. الفرحان، ن. (٨١٠٢). الأزمة السورية والإرهاب: التحديات السياسية والتداعيات الإقليمية. مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ٢٧
٢٠. الخليل، ع. (٦١٠٢). الإرهاب في سوريا: محاكمات أمن الدولة والتحديات القانونية. مجلة الشرق الأوسط للدراسات السياسية ، ص ٠١٢
٢١. العيسى، محمد (٧١٠٢). التحديات القانونية في قضايا الإرهاب في العراق. بغداد: دار الفكر العربي ، ص ٥٥١
٢٢. السالم، أ. (٨١٠٢). التحديات القانونية في العراق وسوريا: تطبيق العقوبات ضد الإرهاب. مجلة دراسات الأمن ، ص ٠٦١
٢٣. الترابي، ع. (٦١٠٢). سياسات مكافحة الإرهاب في سوريا: العقوبات والإجراءات. مجلة الشرق الأوسط للدراسات السياسية ، ص ٥٩
٢٤. الخليل، ع. (٦١٠٢). الإرهاب في سوريا: محاكمات أمن الدولة والتحديات القانونية. مجلة الشرق الأوسط للدراسات السياسية ، ص ٥١٢
٢٥. البرلمان العراقي. (٥٠٠٢). قانون مكافحة الإرهاب العراقي. بغداد: دار النشر الحكومية ، ص ٥٢
٢٦. قانون مكافحة الإرهاب السوري. (٢١٠٢). قانون رقم ٩١ الصادر عن المجلس الشعبي السوري ، ص ٨٤
٢٧. السالم، سامر (٧١٠٢). قوانين مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة تحليلية. بيروت: مركز الدراسات القانونية ، ص ٥١١
٢٨. عطا الله، س. (٦١٠٢). الإرهاب في العراق: بين السياسة والدين. مجلة دراسات الشرق الأوسط ، ص ٠٢١
٢٩. الزهراني، ع. (٨١٠٢). التصنيف القانوني للجماعات الإرهابية في العراق. مجلة الأمن القومي ، ص ٢٣١
٣٠. الترابي، ع. (٦١٠٢). سياسات مكافحة الإرهاب في سوريا: العقوبات والإجراءات. مجلة الشرق الأوسط للدراسات السياسية ، ص ٥٩
٣١. النجار، هشام (٦١٠٢). إعادة تعريف الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة مقارنة. القاهرة: دار العلوم ، ص ١١١
٣٢. مؤسسة حقوق الإنسان العراقية (٩١٠٢). التحديات القضائية في مكافحة الإرهاب. بغداد: دار التقدم ، ص ٤٣
٣٣. العمري، سامي (٧١٠٢). نقد الآليات القضائية في سوريا: محاكم الإرهاب والحقوق الإنسانية. دمشق: دار الفكر ، ص ٧٥
٣٤. الجميلي، فلاح (٨١٠٢). التحديات في تنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار الشرق الأوسط ، ص ٤٨
٣٥. الشامي، محمد. (٧١٠٢). الإرهاب في الشرق الأوسط: الأسباب والآثار. دمشق: دار المعرفة ، ص ١٠١
٣٦. البرلمان العراقي. (٥٠٠٢). قانون مكافحة الإرهاب العراقي. بغداد: دار النشر الحكومية ، ص ٥٢

٣٧. النجار، هشام (٦١٠٢). إعادة تعريف الإرهاب في العراق وسوريا: دراسة مقارنة. القاهرة: دار العلوم ، ص ٩٩
٣٨. الصفار، سامي (٩١٠٢). الحقوق والحريات في ظل القوانين الاستثنائية في سوريا. دمشق: دار الفكر ، ص ٥١١
٣٩. منظمة العفو الدولية (٢٠٢٠). القيود القانونية في سوريا: الحريات في زمن الحرب. لندن: دار النشر الدولية ، ٢٠٢٠.
٤٠. موسى، عبد الله (٨١٠٢). القضاء السوري في ظل الصراع: التحديات والمشاكل. دمشق: دار الشام ، ص ٧٦
٤١. العويني، حسن. (٨١٠٢). الإرهاب في الشرق الأوسط: تحليل الصراع السوري. بيروت: دار الكتاب العربي ، ص ٩٧
٤٢. الخطاب، أحمد (٩١٠٢). الاستقرار الأمني في سوريا بعد الحرب: تطورات وآفاق. دمشق: مركز الدراسات الدولية ، ص ٠٦
٤٣. أبو زيد، سامر (١٢٠٢). مكافحة الفكر المتطرف في سوريا: التحديات والفرص. دمشق: دار الشروق ، ص ٢١١